

عندما أعلن عن استمرار وزارة الصناعة في تشكيل الحكومة الجديدة، لم يخف المواطنون دهشتهم. لأن وجود هذه الوزارة ارتبط في الأذهان بتوجيه الصناعة المصرية في ظل الأفراد شبه الكامل للقطاع العام على مقدرات هذه الصناعة.

وفي هذه الظروف كان دور الوزارة مفهوماً.. بل وضرورياً.. فهي تتولى مهام التخطيط والتدريب وتعيين القيادات وتنفيذ الخطط الخمسية التي تضعها الدولة.

ومنذ سنوات اختلفت التوجهات.. وتصدر القطاع الخاص المكان المتميز في الصناعة الوطنية، وتم وضع جدول زمني لبيع المصانع التي يمتلكها القطاع العام، وهي العملية التي تقوم بها وزارة قطاع الاعمال.

وزاد من غموض الموقف، إضافة التنمية التكنولوجية إلى مهام الوزارة الجديدة.. بعد أن أصبح القطاع الخاص هو الذي يقدر تنمية مصانعه ام لا.. كما أنه المستفيد أو المضار من أحداث التنمية أو التخلي عنها.

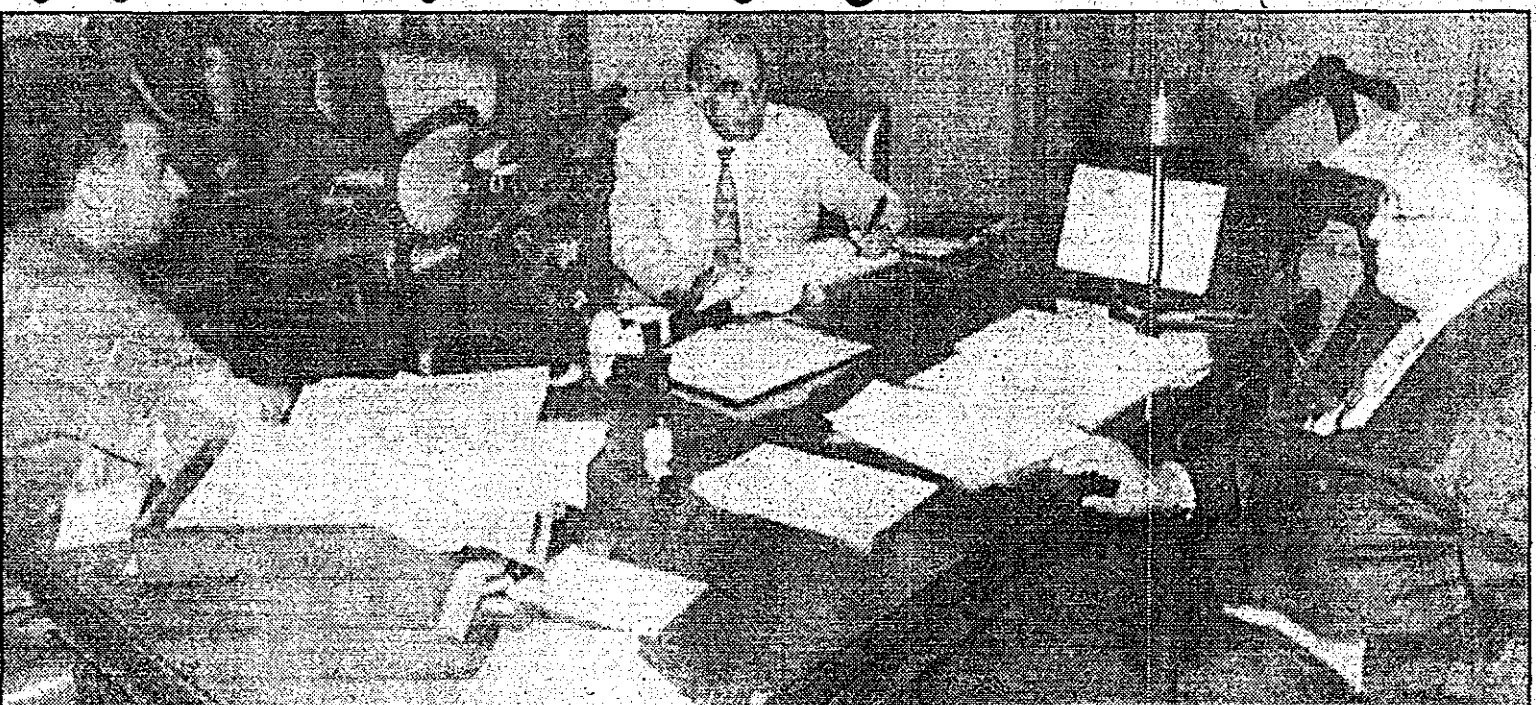
باختصار لم يعد في مقدور الوزارة تقديم «وصفة» سحرية لتطوير القطاع الخاص، كما أنه لم يعد هناك ما يلزم أصحاب المصانع بتنفيذ توجيهات الوزارة.

لم تكن تلك القضية وحدها التي اثرت على صناعة «حوار الجمهورية» الاصطوي، مع الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية، وإنما كانت مدخلا للحوار معه.

د. مصطفى الرفاعي.. في حوار «الجمهورية الأسبوعي»:



بصانعتنا تعاني من «شيفوخة» تكنولوجية!!



لم يعد مقبولاً أن نعمل في واد.. ومراكز البحث العلمي في واد آخر التمويل وحده لا يحقق التطوير.. لابد من «العقل».. والمنافع

كما تم توقيع عقد خاص بإقامة مصنع لإنتاج الملح من بحيرة قارون بطاقة ١٥٠ ألف طن منها ٥٠ ألف طن للغذاء الأمامي.. والباقي للصناعات الكيماوية.

وهذا المشروع يعد حلقة من العديد من الحلقات بدأت بإنتاج كبريتات الصوديوم، حيث يعطي المصنع الاحتياجات المحلية بالكامل.. ويصدر انتاجه إلى أكثر من ١٠ دول عربية وأفريقية وأوروبية وينص العقد على أن يقيم الجانب الصيني المصنع الجديد خلال ١٢ شهراً، وسوف يعطى إنتاجه احتياجات محافظات بني سويف والفيوم والنيا وكذلك مصانع الصناعات الكيماوية المصرية.

وقد حضر التوقيع الدكتور سمير الخولي محافظ الفيوم ومحمد عبداللطيف رئيس المجلس الشعبي المحلي للفيوم، لأن المشروع يبذل حلقة من حلقات التنمية الشاملة لبحيرة قارون ويرتبط به إقامة مجمع صناعي أملاح الفوسفات اللازمة للزراعة وتحسين التربة في الأراضي الجديدة.

وكذلك إصلاح السدود، وداري الاستخدامات المتعددة التي تستخدم ببداً لتخزين الفسيفساء، الذي سوف يحظر استخدامه نتيجة عوامل بيئية في السنوات القادمة.

عن الأهمية الأكبر لإقامة هذا المصنع عن طريق التكنولوجيا الصينية.. تعود على المواطن في محافظة الفيوم، لأنه سيحقق استخراج ٣٠٠ ألف طن من الأملاح من بحيرة قارون، وبذلك يساعد على حمايتها من التدهور، ويحافظ على ثروتها السمكية، ويحسن المستوى الاجتماعي للمنطقة المحيطة بالبحيرة، كما يساعد على إقامة صناعة كيميائية حديثة بالمنطقة.

تكنولوجية متميزة، علماً بأن هذه الشركات تتعرض لمخاطر عديدة، لأنها تسمى إلى إحداث التطور التكنولوجي، والتطور بطبيعته يحتاج الإبداع والابتكار، فإذا استطاعت أن تحسن التطور وتوصلت إلى تكنولوجيا جديدة، فإن هذه الشركات تحقق أرباحاً طائلة.. ولكنها قد تتأخر في تحقيق هذه النتائج الهامة جداً للصناعة الوطنية، أو تقبل في التوصل إليها، مما قد يؤثر على قيام شركات جديدة أن لم تحدث مساندة حقيقية من جانب الدولة.. حتى تفتح إلى مبادرة المستثمرين للجيل في هذا المجال.. ونحن في وزارة الصناعة لدينا سياسات جديدة لتشجيع هذه الشركات.

التعاون مع الصين

الجمهورية.. هل يقتصر التعاون التكنولوجي بين الوزارة على الدول الغربية.. أم أن هناك نوايا أخرى؟

الوزير.. نحن نتعاون مع الجميع.. وفيما نلتقي كان لدى وفد صناعي صيني يوقع عقوداً للعمل المشترك، وهناك المدينة الصينية في مدينة أكتوبر حيث سيقام العديد من المصانع التكنولوجية.

لايمثل في الانتاج المنافس.. وإنما في العجز عن تسوية عالمياً

الوزير.. في عملة ذات وجهين.. فالانتاج الجديد يشجع على فتح أبواب التسويق والخبرة التسويقية يضعها الانتاج ضعيف الجودة، فيما بلغت خبرتنا العالمية في مجال التسويق وتملكنا أدواتها.. لا نستطيع الترويج لمنتج غير جيد.. لأن المستهلك سيكشف عن الفجوة في السوق منتجاً آخر يفوقه جودة ويتنافس في الأسعار، وفي هذه تصنع القيمة بحدوثها تماماً عن القدرة التسويقية.. وإنما تتعلق بجودة المنتج.

ولكن هذا لا يمنع أن المنتج الجديد لابد أن توفر له الظروف التسويقية الأسواق المحلية والعالمية.

الجمهورية.. لماذا تنتشر شركات التكنولوجيا في العالم.. ولا تقوم في مصر؟

الوزير.. الحقيقة أن تشجيع هذه الشركات أصبح ضرورة ملحة.. وإن يتحقق ذلك إلا عن طريق الحوافز الجزئية.. والألس لتوجد حوافز شجعة على قيام شركات

رياض سيف النصر - هاني صالح تصوير: أحمد عبدالفتاح

المبررات التي كانت تقترض وجود وزارة للصناعة في مصر مازالت قائمة.

الوزير.. إذا كنت تصدق أن هذه المبررات التي كانت تقترض وجود وزارة للصناعة في مصر مازالت قائمة، فلماذا لا تقوم الوزارة الآن برعاية الصناعة الوطنية؟

الوزير.. بالطبع لا تعرف على الصناعة المصرية قدرة على المنافسة مالياً، بل تعرف على أسرار الحماية التي كانت تفرضها الحكومات التنموية من أجل انفرادها بالسوق، هذا الوضع يختلف تماماً الآن، ولم تعد الحكومات تمنع الاستيراد لتوفير الحماية لصناعاتها، مما أدى بالضرورة إلى اضطراب المواطنين لاستخدام سلع ليست على مستوى الجودة المناسبة.

اليوم أصبحت الأسواق مفتوحة، مما يفرض تقنية قدرة المنتج المصري على المنافسة في السوق المحلي.. والعالم.

ولم يعد في مقدور أي دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها أن تتوقف عن أحداث التنمية التكنولوجية، لأن ذلك يعني التأثير السلبي على التصدير وعلى ميزان المدفوعات خاصة بعد هبوط الحصيلة من النقد الأجنبي من واردات البترول.

مشروع قومي

الجمهورية.. هل هناك موقفات تحول دون أحداث التنمية التكنولوجية في مصر؟

الوزير.. يجب النظر إلى قضية

التنمية التكنولوجية على أنه مشروع قومي، وتوضع له خطة استراتيجية يتم تنفيذها على مدى زمني يستغرق مابين ٢٠ إلى ٣٠ سنة، مع وضع السياسات والبيانات تقوم بتوجيه كل المبادرات الدولة تجاه تحقيق هذا الهدف.

على سبيل المثال.. عندما أرادت أمريكا الوصول إلى القمر.. أعدت مشروعاً حشدت له الباحثين والخبراء، قاموا بإجراء التجارب والتجارب، وتم التوصل إلى اختراع سواد جديدة.. ووسائل لم تكن موجودة من قبل.. ساعدت كلها لتحقيق الهدف، الذي كان من المستحيل أن يتحقق بين يوم وليلة.. أو دون حشد كل الامكانيات الأمريكية من أجل تحقيقه، بالإضافة إلى الجدية الكاملة من جانب المجتمع كله الذي وقف خلف المؤسسات المكلفة بالأبحاث والدراسات وإجراء التجارب، ولولا هذا الحشد.. والحساس غير المسبوق لما أمكن الوصول للقمر، وعندما تم اختراع الكمبيوتر ثم تطوره.. حدث نفس الشيء وتمت كل التجارب في سرية كاملة.. حتى اكتشفت الخطة وتحسنت أدوات تنفيذها.. ثم تم الإعلان عن الاكتشاف بعد ذلك.

دور الوزارة

الجمهورية.. ماهو الدور الذي تقوم به الوزارة في مجال تحقيق التنمية التكنولوجية؟

الوزير.. الوزارة أعدت برنامجاً للتنمية التكنولوجية سيعرض على المسؤولين في الحكومة، ويتضمن البرنامج خططا قصيرة الأجل.. وأخرى طويلة الأجل لتحقيق التنمية التكنولوجية في مجال الصناعة.. وسنبداً باستغلال الامكانيات المتاحة في خطة قصيرة الأجل، ويهدف البرنامج إلى الاستفادة من أحدث وسائل التكنولوجيا العالمية.. من أجل التعجيل بتنفيذ البرنامج الوطني للتنمية التكنولوجية.

يهدف البرنامج أيضاً إلى تعظيم الصادرات.. وتمكين السلع المصرية من منافسة مخيلاتها في الأسواق الخارجية.. وتحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل للشباب.. وتشجيعهم على الاختراع والابتكار.

حوافز للعقول

الجمهورية.. ماهو دور الوزارة في تشجيع المراكز العلمية على الاختراع والابتكار؟

الوزير.. يجب وضع حوافز للعقول التي تبتدع وتشجعها على بذل المزيد من الجهد.. والاستفادة بجهودهم في أحداث التنمية التكنولوجية، لأن الاستثمار المباشر في هذا القطاع لن يفيد وحده، ولن يحقق التنمية المنشودة في مضممار التكنولوجيا، وذلك ساقوم بالاتصال بمراكز البحث العلمي في مصر، للاستفادة بما لديها من أبحاث أعدها المبدعون، وبراءات الاختراع التي لم تجد طريقها للتنفيذ، وسأتولى تشجيع الشركات الخاصة التي سيتم تكوينها لهذا الغرض، ولم يعد مقبولاً أن تعمل وزارة الصناعة في واد.. ومراكز البحث العلمي والتكنولوجي في واد آخر، تستطيع دخول السوق العالمي.. بل أنها لن تجذب المواطن الذي سيجد

المبررات التي كانت تقترض وجود وزارة للصناعة في مصر مازالت قائمة.

الوزير.. إذا كنت تصدق أن هذه المبررات التي كانت تقترض وجود وزارة للصناعة في مصر مازالت قائمة، فلماذا لا تقوم الوزارة الآن برعاية الصناعة الوطنية؟

الوزير.. بالطبع لا تعرف على الصناعة المصرية قدرة على المنافسة مالياً، بل تعرف على أسرار الحماية التي كانت تفرضها الحكومات التنموية من أجل انفرادها بالسوق، هذا الوضع يختلف تماماً الآن، ولم تعد الحكومات تمنع الاستيراد لتوفير الحماية لصناعاتها، مما أدى بالضرورة إلى اضطراب المواطنين لاستخدام سلع ليست على مستوى الجودة المناسبة.

اليوم أصبحت الأسواق مفتوحة، مما يفرض تقنية قدرة المنتج المصري على المنافسة في السوق المحلي.. والعالم.

ولم يعد في مقدور أي دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها أن تتوقف عن أحداث التنمية التكنولوجية، لأن ذلك يعني التأثير السلبي على التصدير وعلى ميزان المدفوعات خاصة بعد هبوط الحصيلة من النقد الأجنبي من واردات البترول.

مشروع قومي

الجمهورية.. هل هناك موقفات تحول دون أحداث التنمية التكنولوجية في مصر؟

الوزير.. يجب النظر إلى قضية

التنمية التكنولوجية على أنه مشروع قومي، وتوضع له خطة استراتيجية يتم تنفيذها على مدى زمني يستغرق مابين ٢٠ إلى ٣٠ سنة، مع وضع السياسات والبيانات تقوم بتوجيه كل المبادرات الدولة تجاه تحقيق هذا الهدف.

على سبيل المثال.. عندما أرادت أمريكا الوصول إلى القمر.. أعدت مشروعاً حشدت له الباحثين والخبراء، قاموا بإجراء التجارب والتجارب، وتم التوصل إلى اختراع سواد جديدة.. ووسائل لم تكن موجودة من قبل.. ساعدت كلها لتحقيق الهدف، الذي كان من المستحيل أن يتحقق بين يوم وليلة.. أو دون حشد كل الامكانيات الأمريكية من أجل تحقيقه، بالإضافة إلى الجدية الكاملة من جانب المجتمع كله الذي وقف خلف المؤسسات المكلفة بالأبحاث والدراسات وإجراء التجارب، ولولا هذا الحشد.. والحساس غير المسبوق لما أمكن الوصول للقمر، وعندما تم اختراع الكمبيوتر ثم تطوره.. حدث نفس الشيء وتمت كل التجارب في سرية كاملة.. حتى اكتشفت الخطة وتحسنت أدوات تنفيذها.. ثم تم الإعلان عن الاكتشاف بعد ذلك.

دور الوزارة

الجمهورية.. ماهو الدور الذي تقوم به الوزارة في مجال تحقيق التنمية التكنولوجية؟

الوزير.. الوزارة أعدت برنامجاً للتنمية التكنولوجية سيعرض على المسؤولين في الحكومة، ويتضمن البرنامج خططا قصيرة الأجل.. وأخرى طويلة الأجل لتحقيق التنمية التكنولوجية في مجال الصناعة.. وسنبداً باستغلال الامكانيات المتاحة في خطة قصيرة الأجل، ويهدف البرنامج إلى الاستفادة من أحدث وسائل التكنولوجيا العالمية.. من أجل التعجيل بتنفيذ البرنامج الوطني للتنمية التكنولوجية.

يهدف البرنامج أيضاً إلى تعظيم الصادرات.. وتمكين السلع المصرية من منافسة مخيلاتها في الأسواق الخارجية.. وتحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل للشباب.. وتشجيعهم على الاختراع والابتكار.

حوافز للعقول

الجمهورية.. ماهو دور الوزارة في تشجيع المراكز العلمية على الاختراع والابتكار؟

الوزير.. يجب وضع حوافز للعقول التي تبتدع وتشجعها على بذل المزيد من الجهد.. والاستفادة بجهودهم في أحداث التنمية التكنولوجية، لأن الاستثمار المباشر في هذا القطاع لن يفيد وحده، ولن يحقق التنمية المنشودة في مضممار التكنولوجيا، وذلك ساقوم بالاتصال بمراكز البحث العلمي في مصر، للاستفادة بما لديها من أبحاث أعدها المبدعون، وبراءات الاختراع التي لم تجد طريقها للتنفيذ، وسأتولى تشجيع الشركات الخاصة التي سيتم تكوينها لهذا الغرض، ولم يعد مقبولاً أن تعمل وزارة الصناعة في واد.. ومراكز البحث العلمي والتكنولوجي في واد آخر، تستطيع دخول السوق العالمي.. بل أنها لن تجذب المواطن الذي سيجد

التشخيص والعلاج

الجمهورية.. نحن نتفق معك حول التشخيص.. ولكن لم نصل بعهد إلى علاج للمشكلة.. كيف نغير هذه الفجوة التي تفصلنا عن دول العالم المتقدمة تكنولوجياً.. وما هو دور الوزارة في وجه التحدي؟

الوزير.. الدور الذي نسعى إلى تحقيقه.. أن تكون وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية مستقبلاً.. أداة لتطوير الصناعة من خلال توفير التصميمات الهندسية إما للمشروعات أو للمنتج ذاته، وكذلك في إرشاد الصناع والمستثمرين إلى التطورات التكنولوجية التي تحدث في مجال نشاطهم، إضافة إلى أننا سنولي اهتماماً بإعداد الكوادر الصناعية المتخصصة في كل القطاعات ولدينا ٥٧ مركز تدريب يجب أن نطورهم، لأننا نندرك تماماً أن أحد أسباب عدم قدرتنا على المنافسة العالمية.. تتمثل في انخفاض إنتاجية العامل المصري، مما يفقدنا الميزة النسبية المتمثلة في انخفاض تكلفة اليد العاملة، بالإضافة إلى أن تطوير العامل وتأهيله على مستوى عصري حديث يمكنه من التعامل مع الآلة وحسن صيانتها وإنتاج منتج يتميز بالجودة ويستطيع منافسة الإنتاج العالمي، ولدينا في مصر العديد من الشركات التي نجحت في أحداث التنمية التكنولوجية واستطاعت إنتاج منتج على نفس المستوى العالمي.. بل وينافسه بقوة.

مشاكل التسويق

الجمهورية.. يرى بعض رجال الصناعة.. أن العيب

المبررات التي كانت تقترض وجود وزارة للصناعة في مصر مازالت قائمة.

الوزير.. إذا كنت تصدق أن هذه المبررات التي كانت تقترض وجود وزارة للصناعة في مصر مازالت قائمة، فلماذا لا تقوم الوزارة الآن برعاية الصناعة الوطنية؟

الوزير.. بالطبع لا تعرف على الصناعة المصرية قدرة على المنافسة مالياً، بل تعرف على أسرار الحماية التي كانت تفرضها الحكومات التنموية من أجل انفرادها بالسوق، هذا الوضع يختلف تماماً الآن، ولم تعد الحكومات تمنع الاستيراد لتوفير الحماية لصناعاتها، مما أدى بالضرورة إلى اضطراب المواطنين لاستخدام سلع ليست على مستوى الجودة المناسبة.

اليوم أصبحت الأسواق مفتوحة، مما يفرض تقنية قدرة المنتج المصري على المنافسة في السوق المحلي.. والعالم.

ولم يعد في مقدور أي دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها أن تتوقف عن أحداث التنمية التكنولوجية، لأن ذلك يعني التأثير السلبي على التصدير وعلى ميزان المدفوعات خاصة بعد هبوط الحصيلة من النقد الأجنبي من واردات البترول.

مشروع قومي

الجمهورية.. هل هناك موقفات تحول دون أحداث التنمية التكنولوجية في مصر؟

الوزير.. يجب النظر إلى قضية

التنمية التكنولوجية على أنه مشروع قومي، وتوضع له خطة استراتيجية يتم تنفيذها على مدى زمني يستغرق مابين ٢٠ إلى ٣٠ سنة، مع وضع السياسات والبيانات تقوم بتوجيه كل المبادرات الدولة تجاه تحقيق هذا الهدف.

على سبيل المثال.. عندما أرادت أمريكا الوصول إلى القمر.. أعدت مشروعاً حشدت له الباحثين والخبراء، قاموا بإجراء التجارب والتجارب، وتم التوصل إلى اختراع سواد جديدة.. ووسائل لم تكن موجودة من قبل.. ساعدت كلها لتحقيق الهدف، الذي كان من المستحيل أن يتحقق بين يوم وليلة.. أو دون حشد كل الامكانيات الأمريكية من أجل تحقيقه، بالإضافة إلى الجدية الكاملة من جانب المجتمع كله الذي وقف خلف المؤسسات المكلفة بالأبحاث والدراسات وإجراء التجارب، ولولا هذا الحشد.. والحساس غير المسبوق لما أمكن الوصول للقمر، وعندما تم اختراع الكمبيوتر ثم تطوره.. حدث نفس الشيء وتمت كل التجارب في سرية كاملة.. حتى اكتشفت الخطة وتحسنت أدوات تنفيذها.. ثم تم الإعلان عن الاكتشاف بعد ذلك.

دور الوزارة

الجمهورية.. ماهو الدور الذي تقوم به الوزارة في مجال تحقيق التنمية التكنولوجية؟

الوزير.. الوزارة أعدت برنامجاً للتنمية التكنولوجية سيعرض على المسؤولين في الحكومة، ويتضمن البرنامج خططا قصيرة الأجل.. وأخرى طويلة الأجل لتحقيق التنمية التكنولوجية في مجال الصناعة.. وسنبداً باستغلال الامكانيات المتاحة في خطة قصيرة الأجل، ويهدف البرنامج إلى الاستفادة من أحدث وسائل التكنولوجيا العالمية.. من أجل التعجيل بتنفيذ البرنامج الوطني للتنمية التكنولوجية.

يهدف البرنامج أيضاً إلى تعظيم الصادرات.. وتمكين السلع المصرية من منافسة مخيلاتها في الأسواق الخارجية.. وتحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل للشباب.. وتشجيعهم على الاختراع والابتكار.

حوافز للعقول

الجمهورية.. ماهو دور الوزارة في تشجيع المراكز العلمية على الاختراع والابتكار؟

الوزير.. يجب وضع حوافز للعقول التي تبتدع وتشجعها على بذل المزيد من الجهد.. والاستفادة بجهودهم في أحداث التنمية التكنولوجية، لأن الاستثمار المباشر في هذا القطاع لن يفيد وحده، ولن يحقق التنمية المنشودة في مضممار التكنولوجيا، وذلك ساقوم بالاتصال بمراكز البحث العلمي في مصر، للاستفادة بما لديها من أبحاث أعدها المبدعون، وبراءات الاختراع التي لم تجد طريقها للتنفيذ، وسأتولى تشجيع الشركات الخاصة التي سيتم تكوينها لهذا الغرض، ولم يعد مقبولاً أن تعمل وزارة الصناعة في واد.. ومراكز البحث العلمي والتكنولوجي في واد آخر، تستطيع دخول السوق العالمي.. بل أنها لن تجذب المواطن الذي سيجد

المبررات التي كانت تقترض وجود وزارة للصناعة في مصر مازالت قائمة.

الوزير.. إذا كنت تصدق أن هذه المبررات التي كانت تقترض وجود وزارة للصناعة في مصر مازالت قائمة، فلماذا لا تقوم الوزارة الآن برعاية الصناعة الوطنية؟

الوزير.. بالطبع لا تعرف على الصناعة المصرية قدرة على المنافسة مالياً، بل تعرف على أسرار الحماية التي كانت تفرضها الحكومات التنموية من أجل انفرادها بالسوق، هذا الوضع يختلف تماماً الآن، ولم تعد الحكومات تمنع الاستيراد لتوفير الحماية لصناعاتها، مما أدى بالضرورة إلى اضطراب المواطنين لاستخدام سلع ليست على مستوى الجودة المناسبة.

اليوم أصبحت الأسواق مفتوحة، مما يفرض تقنية قدرة المنتج المصري على المنافسة في السوق المحلي.. والعالم.

ولم يعد في مقدور أي دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها أن تتوقف عن أحداث التنمية التكنولوجية، لأن ذلك يعني التأثير السلبي على التصدير وعلى ميزان المدفوعات خاصة بعد هبوط الحصيلة من النقد الأجنبي من واردات البترول.

مشروع قومي

الجمهورية.. هل هناك موقفات تحول دون أحداث التنمية التكنولوجية في مصر؟

الوزير.. يجب النظر إلى قضية

التنمية التكنولوجية على أنه مشروع قومي، وتوضع له خطة استراتيجية يتم تنفيذها على مدى زمني يستغرق مابين ٢٠ إلى ٣٠ سنة، مع وضع السياسات والبيانات تقوم بتوجيه كل المبادرات الدولة تجاه تحقيق هذا الهدف.

على سبيل المثال.. عندما أرادت أمريكا الوصول إلى القمر.. أعدت مشروعاً حشدت له الباحثين والخبراء، قاموا بإجراء التجارب والتجارب، وتم التوصل إلى اختراع سواد جديدة.. ووسائل لم تكن موجودة من قبل.. ساعدت كلها لتحقيق الهدف، الذي كان من المستحيل أن يتحقق بين يوم وليلة.. أو دون حشد كل الامكانيات الأمريكية من أجل تحقيقه، بالإضافة إلى الجدية الكاملة من جانب المجتمع كله الذي وقف خلف المؤسسات المكلفة بالأبحاث والدراسات وإجراء التجارب، ولولا هذا الحشد.. والحساس غير المسبوق لما أمكن الوصول للقمر، وعندما تم اختراع الكمبيوتر ثم تطوره.. حدث نفس الشيء وتمت كل التجارب في سرية كاملة.. حتى اكتشفت الخطة وتحسنت أدوات تنفيذها.. ثم تم الإعلان عن الاكتشاف بعد ذلك.

دور الوزارة

الجمهورية.. ماهو الدور الذي تقوم به الوزارة في مجال تحقيق التنمية التكنولوجية؟

الوزير.. الوزارة أعدت برنامجاً للتنمية التكنولوجية سيعرض على المسؤولين في الحكومة، ويتضمن البرنامج خططا قصيرة الأجل.. وأخرى طويلة الأجل لتحقيق التنمية التكنولوجية في مجال الصناعة.. وسنبداً باستغلال الامكانيات المتاحة في خطة قصيرة الأجل، ويهدف البرنامج إلى الاستفادة من أحدث وسائل التكنولوجيا العالمية.. من أجل التعجيل بتنفيذ البرنامج الوطني للتنمية التكنولوجية.

يهدف البرنامج أيضاً إلى تعظيم الصادرات.. وتمكين السلع المصرية من منافسة مخيلاتها في الأسواق الخارجية.. وتحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل للشباب.. وتشجيعهم على الاختراع والابتكار.

حوافز للعقول

الجمهورية.. ماهو دور الوزارة في تشجيع المراكز العلمية على الاختراع والابتكار؟

الوزير.. يجب وضع حوافز للعقول التي تبتدع وتشجعها على بذل المزيد من الجهد.. والاستفادة بجهودهم في أحداث التنمية التكنولوجية، لأن الاستثمار المباشر في هذا القطاع لن يفيد وحده، ولن يحقق التنمية المنشودة في مضممار التكنولوجيا، وذلك ساقوم بالاتصال بمراكز البحث العلمي في مصر، للاستفادة بما لديها من أبحاث أعدها المبدعون، وبراءات الاختراع التي لم تجد طريقها للتنفيذ، وسأتولى تشجيع الشركات الخاصة التي سيتم تكوينها لهذا الغرض، ولم يعد مقبولاً أن تعمل وزارة الصناعة في واد.. ومراكز البحث العلمي والتكنولوجي في واد آخر، تستطيع دخول السوق العالمي.. بل أنها لن تجذب المواطن الذي سيجد